التركيب الزواجي لسكان محافظة ذي قار للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٨

د.عبد العالي حبيب حسين ألركابي

جامعة ذي قار - كلية الآداب

Abstract

Marital structure means the distribution of the population according to the four categories (Married couples, singles, divorced, widowed).These categories are affected by the age composition and gender ratio of the population. It can be said that the marital status is marked by uncertainty and changeable and closely linked to the conditions economic and social of community. The stability of the standard of living, as well as the nature of the prevailing customs and traditions in the society contributes to set a date for the native to get married.

The study aims to identify the Marital status of the population in its four categories, and learn the fact of its relative distribution by gender, age and environment.one of the most importaant results that the study has reached conerns the average of marriage which has increased continuously and that the procentage of married people in the country side wos more than its procentage in the urban societies . The procentage of the unmarried people has increased compared with another Categories while the procentage of marriage has decreased .

المستخلص

يعني التركيب ألزواجي توزيع السكان بحسب الفئات الأربع (المتزوجون ، العزاب ،المطلقون ، الأرامل) ، وتتأثر هذه الفئات بالتركيب العمري ونسبة النوع للسكان ، ويمكن القول ان الحالة الزواجية تتسم بعدم الثبات بل إنها متغيرة وترتبط ارتباطا وثيقا بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . فاستقرار المستوى ألمعاشي وارتفاعه فضلا عن طبيعة العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع تسهم في تحديد موعد الزواج .

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان في محافظة ذي قار بفئاتها الأربع والوقوف على حقيقة توزيعها النسبي بحسب النوع والعمر والبيئة . ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي ان معدل الزواج الخام قد اتسم بانخفاضه ، كم ان نسب المتزوجين في الريف اتسمت بارتفاعها مقارنة بالحضر وعلى مستوى التعدادين والنوع . وتميزت نسبة العزاب بالارتفاع مقارنة بالفئات الاخرى ، في حين ان نسبة الطلاق اتسمت بانخفاضها .

المقدمة

الزواج في اللغة معناه الاقتران والازدواج . وزوج يقال لكل واحد من القرينين من الذكر والأنثى ، ولكل مايقترن بأخر مماثلا له أو مضاد زوج ، قال تعالى (فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى) القيامة /٣٩ . [١] ويطلق أحيانا بمعنى أكثر شمولية على كل شيئين متناظرين ، سواء كان من ناحية التشابه او التضاد كالليل والنهار أو الخير والشر وأمثالها . ويشير الله سبحانه وتعالى إلى الزواج في قوله (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها) الروم /٢١ ومن الواضح ان الاية الكريمة لم تذكر هنا إن الهدف من الحياة الزوجية هو بقاء النسل ، بل تذكر نيل الاطمئنان ،الذي يحصل من خلال الحياة الزوجية ، لان هذين الجنسين يكمل احدهما الأخر وان هذا الاطمئنان والسكون لايقتصر على الجانب الجسدي بل إن جانبه الروحي أهم وأقوى.ولاشك إن النظرية القرآنية تولي الأسرة عناية فائقة لإدراكها أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه تلك المؤسسة على الساحة الاجتماعية بخصوص ضبط السلوك الجنسي وتعويض الخسارة البشرية للمجتمع الناتجة بسبب الوفاة .

يعد الزواج ظاهرة ديمغرافية مهمة في جميع المجتمعات كما إن له أهمية كبيرة في تكوين الأسر عن طريق الزواج أو تفككها أو انحلالها عن طريق الترمل والطلاق ، ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيرا مباشرا في نسب السكان الذين تضمهم فئات الحالة الزواجية الأربعة ، كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها .[٢]

تعدّ دراسة الحالة الزواجية في أي مجتمع على قدر كبير من الأهمية .إذ أنها تؤثر على نمو السكان بشكل مباشر ، فنسبة السكان المتزوجين وأعمارهم عند الزواج ، ونسبة الطلاق او الترمل تؤثر جميعها في معدلات الولادة، كما إن معدلات الوفيات ومعدلات الهجرة تتفاوت تبعا للحالة الزواجية ، وتؤثر الحالة الزواجية أيضا على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كالاسهام في القوى العاملة والدخول إلى المدرسة والإقامة الريفية والحضرية .[٣]

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحالة الزواجية للسكان في محافظة ذي قار بفئاتها الأربع والوقوف على حقيقة توزيعها النسبي بحسب النوع والعمر والبيئة . وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان الحالة الزواجية في محافظة ذي قار تتسم بالتباين مكانيا بحسب الوحدات الإدارية وزمنيا ، فضلا عن تباينها بحسب تأثير متغيرات النوع والعمر والبيئة . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي في تفسير خصائص التركيب الزواجي في المحافظة . وتمثلت الحدود المكانية للدراسة بمحافظة ذي قار ، اما الحدود الزمانية لها فقد تم الاعتماد على بيانات تعدادي السكان للمحافظة (١٩٨٧، ١٩٩٧) وفي حالة الضرورة فقد تم الاستعانة ببعض المجاميع الإحصائية اللاحقة لهما .

تحضى الأرقام المطلقة لعدد عقود الزواج التي تسجل سنويا بأهمية كبيرة وذلك لما لها من دلالة في التعبير عن حجم العبء الذي يقع على عاتق الإسكان سنويا ، فضلا عن إن الأسر المستجدة حديثا سوف تسهم في زيادة المواليد وما يترتب على ذلك من ضغط على الخدمات المتنوعة ،الصحية والتعليمية والنقل وغيرها .ومن خلال هذه الأرقام يمكن الحصول على معدلات الزواج الخام (*) الذي يعد على قدر غير قليل من الأهمية لقياس مدى التغيرات التي تطرأ على المجتمع .

يعد استخدام المعدلات الخام للزواج ذا فائدة في المقارنة بين قطاعات سكانية مختلفة في مجتمع واحد مع ملاحظة انها ليست مقاييس للمقارنة بين المجتمعات التي تختلف عن بعضها في التركيب السكاني او المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد ، كما ان معدل الزواج الخام لايأخذ في الاعتبار خصائص السكان مثل النوع أو الحالة الزواجية السابقة او العمر وغير ذلك .[٤]

يتضح من خلال الجدول (١) والشكل (١) إن معدل الزواج الخام في محافظة ذي قار قد اتسم بزيادته المستمرة ، فبعد أن سجل (٣،٨) بالألف عام ١٩٩٧ ارتفع ليصل إلى (١٣،٣) عام ٢٠٠٣، ولم يستمر المعدل بهذا الارتفاع بل انه سجل انخفاضا واضحا خلال عام ٢٠٠٤ ولم تبق الصورة على ما هي عليه بل أن وتيرة الزيادة رجعت إلى ما كانت عليه فنراه قد سجل معدلا بلغ (١٤) بالألف عام ٢٠٠٦. ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الزواج وخاصة في عام ٢٠٠٣ وما تلاه إلى ارتفاع مدخولات الافراد لشرائح كبيرة من المجتمع يضاف الى ذلك سيادة الزواج المبكر في كثير من الأحيان ، فضلا عن زيادة الوعي لدى المواطنين وإقبالهم على إجراء عقود الزواج في المحاكم الشرعية.

الحالة الزواجية:

تتسم الحالة الزواجية بعدم الثبات بل انها متغيرة وترتبط ارتباطا وثيقا بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وتتأثر بصورة كبيرة بالتركيب العمري ونسبة النوع للسكان ، ويمكن الوقوف على فئات الحالة الزواجية وكالاتي :-

الجدول (١) معدل الزواج الخام في محافظة ذي قار للمدة ١٩٩٧ــ ٢٠٠٦

السنوات	عدد السكان منتصف السنة	عدد العقود	معدل الزواج الخام
١٩٩٧	١٢٠٤١٩٨	٤٦٢٩	٣،٨
١٩٩٨	١٢٠٣٢٩٩	٦٩٣٢	٥،٨
٢٠٠٠	١٢٨٠٠٢٦	٨٤٠٨	٦،٦
٢٠٠٢	١٣٦٢١٨٩	١٠٢١٧	٧،٥
٢٠٠٣	١٤٠٥٣١٥	١٨٧٠٥	١٣،٣
٢٠٠٤	١٤٤٩٨١٢	١٣١٤٩	٩،١
٢٠٠٥	١٤٩٥٦٨٣	١٦٦٠٢	١١،١
٢٠٠٦	١٥٤٢٩٣١	٢١٥٧١	١٤

المصدر : الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

الشكل (١)معدل الزواج الخام في محافظة ذي قار للمدة ١٩٩٧ــ ٢٠٠٦

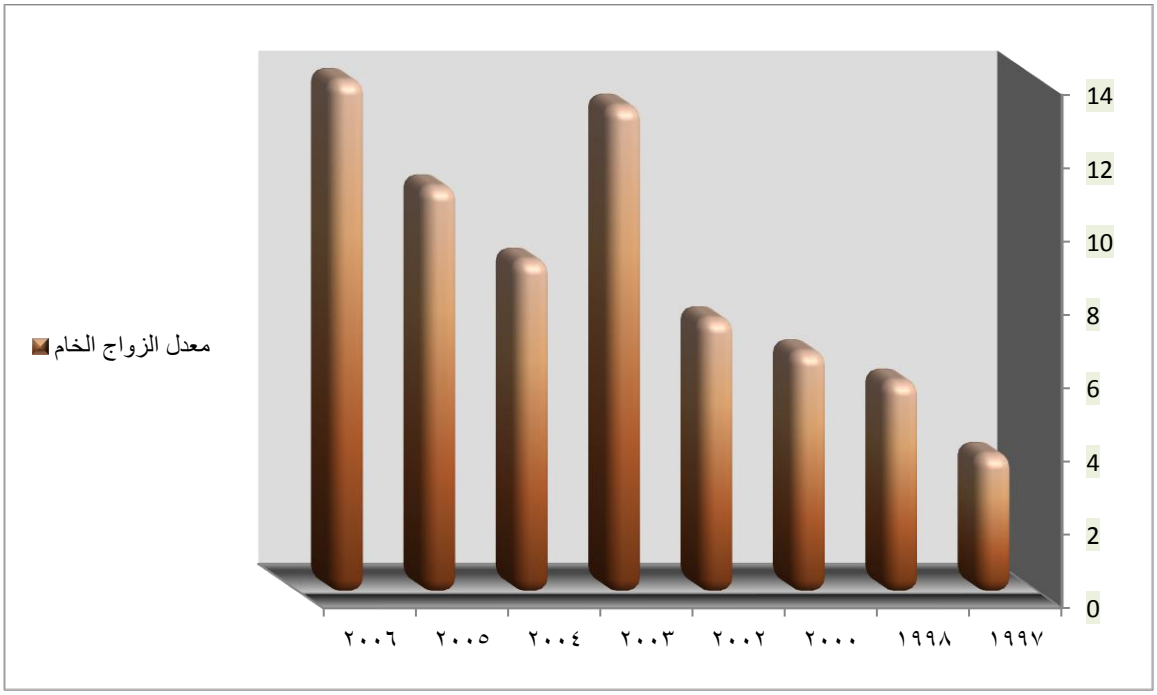

المصدر : بيانات الجدول (١)

١- السكان الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب)

وتتضمن هذه الفئة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج وتشمل الأشخاص الذين لم يبلغوا السن القانونية للزواج والأشخاص الذين بلغوا هذه السن او تجاوزوها ولم يتزوجوا . ويحدد القانون العراقي السن

القانوني للزواج ب (١٨) سنة لكلا الجنسين ويمكن الزواج قانونا عند سن (١٥) سنة بموافقة وحضور ولي الأمر [٥]. وتتركز غالبية هذه الفئة في الأعمار الدنيا ، وتتراجع مع التقدم في العمر لكلا الجنسين ، وتزيد نسبة العزاب الذكور على العازبات الإناث في الأعمار الدنيا لتأخر سن الزواج عند الذكور مقارنة بالإناث ، ويحدث العكس في الأعمار العليا [٦] .

تتميز نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج بالارتفاع ، حيث يتضح من خلال الجدول (٢) إن نسبتهم قد ارتفعت من (٣٦،١%) عام ١٩٨٧ إلى (٤٥،٩%) عام ١٩٩٧ . وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل عمر الزواج لدى الذكور بسب التعليم وتزايد معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة ، كما ان معدل عمر الزواج يتسم بالارتفاع لدى الإناث بسبب التعليم أيضا وانتشار ثقافة الزواج التي لا تشجع الفتيات والأسر على الزواج في الأعمار المبكرة تلافيا للمشاكل والصعوبات الاجتماعية التي غالبا ما ترافق الزواج المبكر [٧] . وهذا ما يؤكده الجدول (٣) إذ يتضح من خلاله ارتفاع نسب العزاب في كافة الأعمار الصغيرة وللذكور والإناث على حد سواء فقد سجلت أعلى نسبة للعزاب في عام ١٩٨٧ في الفئة العمرية (١٥- ١٩) سنة بلغت (٤٠،٣%) تلتها الفئة العمرية (١٢- ١٤) سنة بنسبة (٢٩%)، وبالمقابل فان أعلى نسبة سجلتها الفئة العمرية (١٥- ١٩) سنة لعام ١٩٩٧ بلغت (٣٨،٢%) تلتها الفئة (١٢- ١٤) سنة بنسبة (٢٦،٩%) .

تعكس معطيات الجدول (٤) ارتفاع نسبة العزاب لكل من الذكور والإناث على حد سواء لسكان الحضر وانخفاضها بالنسبة لسكان الريف . فقد بلغت نسبتهم (٤٤،١% ، ٣١،٣%)على التوالي في حضر المحافظة لعام ١٩٨٧ ارتفعت لتصل إلى (٥٢،٨% ، ٤١،٧%)على التوالي لعام ١٩٩٧ ، في حين أن نسبة الذكور والإناث من العزاب في ريف المحافظة لعام ١٩٨٧ بلغت (٣٩،٩% ، ٢٨،٦%) على التوالي ، ارتفعت الى (٤٩،٣% ، ٣٩،٤%)على التوالي لعام ١٩٩٧ ، وعلى الرغم من ارتفاع النسب إلا أنها مقارنة بالحضر تعد منخفضة . وقد يعود السبب في ارتفاع نسب العزاب في الحضر مقارنة بنسبهم في الريف إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج بشكل خاص ، فضلا عن مشكـلـــــة

الجدول (٢)

التوزيع العددي والنسبي للسكان في محافظة ذي قار ١٢ سنة فأكثر حسب النوع والحالة الزواجية للمدة ١٩٩٧-١٩٩٧

الحالة	١٩٨٧			١٩٩٧		
الزواجية	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أعزب	١١٦٦٨٩	٨٤٠٦٥	٢٠٠٧٥٤	١٧٩٩٦١	١٥٣٣٨٧	٣٣٣٣٤٨
%	٤٢,٣	٣٠,١	٣٦,١	٥١,٤	٤٠,٧	٤٥,٩
متزوج	١٣١٨٣٥	١٤٠٩٤٤	٢٧٢٧٧٩	١٦٥١٠٩	١٨٢٠٣٢	٣٤٧١٤١
%	٤٧,٧	٥٠,٤	٤٩,١	٤٧,٢	٤٨,٤	٤٧,٨
مطلق	١٣٦٦	٣٢٦٠	٤٦٢٦	١٦٥١	٤٢٥٥	٥٩٠٦
%	٠,٥	١,٢	٠,٨	٠,٥	١,١	٠,٨
أرمل	٣٣١٣	٢٩٣٩٤	٣٢٧٠٧	٣٢٧١	٣٦٧٧١	٤٠٠٤٢
%	١,٢	١٠,٥	٥,٩	٠,٩	٩,٨	٥,٥
غير مبين	٢٢٩٠٠	٢١٩٣٩	٤٤٨٣٩	٣٦	٥٠	٨٦
%	٨,٣	٧,٨	٨,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع	٢٧٦١٠٣	٢٧٩٦٠٢	٥٥٥٧٠٥	٣٥٠٠٢٨	٣٧٦٤٩٥	٧٢٦٥٢٣
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

١- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٨٣-٨٤ .
٢- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ،بغداد ، ١٩٩٩، ص ٧٧- ٧٨ .

الجدول (٣)

التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج حسب السن والنوع في محافظة ذي قار للمدة ١٩٨٧- ١٩٩٧

فئة العمر	١٩٨٧			١٩٩٧		
	الذكور	**الإناث**	**المجموع**	**الذكور**	**الإناث**	**المجموع**
١٤-١٢	٢٥,٦	٣٣,٧	٢٩	٢٥,٦	٢٨,٥	٢٦,٩
١٩-١٥	٣٩,٣	٤١,٦	٤٠,٣	٣٧,٧	٣٨,٨	٣٨,٢
٢٤-٢٠	٢٢,٣	١٥,٩	١٩,٦	٢٢,٥	١٨,٨	٢٠,٩
٢٩-٢٥	٧,١	٣,٦	٥,٦	٩,٥	٨,١	٨,٩
٣٤-٣٠	٢,٦	٢	٢,٤	٢,٥	٢,٨	٢,٦
٣٩-٣٥	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٧
٤٤-٤٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٥
٤٩-٤٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤
٥٤-٥٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢
٥٩-٥٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢
٦٤-٦٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١
٦٩-٦٥	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١
٧٤-٧٠	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٧٥فاكثر	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١
غير مبين	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ١٩٨٨ ، بغداد ، ص ٨٣-٨٤ .
- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ١٩٩٩ ، بغداد ، ص٧٧ -٧٨ .

الجدول (٤)التوزيع العددي والنسبي للسكان (١٢)سنة فأكثر في محافظة ذي قار حسب النوع والبيئة والحالة الزواجية للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

الحاة الزواجية / البيئة	١٩٨٧		١٩٩٧	
	الحـــضـــر			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
أعزب	٦٧٧٢٣	٤٦٧٩٧	١١١٦٢٤	٩٤٣١٢
%	٤٤,١	٣١,٣	٥٢,٨	٤١,٧
متزوج	٧٠٢٦٠	٧٢٦٧٩	٩٦٦٥٣	١٠٦٦٠٢
%	٤٥,٨	٤٨,٦	٤٥,٧	٤٧,١
مطلق	٩١٧	٢١٣١	١٢٤٠	٣١٢٤
%	٠,٦	١,٤	٠,٦	١,٤
أرمل	١٥٩٦	١٦٠٠٢	١٨٧٩	٢٢٢٨٩
%	١	١٠,٧	٠,٩	٩,٨
غير مبين	١٣٠٠٦	١١٨٥٩	٢٤	٢٧
%	٨,٥	٨	٠,٠	٠,٠
المجموع	١٥٣٥٠٢	١٤٩٤٦٨	٢١١٤٢٠	٢٢٦٣٥٤
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	الـــريـــف			
أعزب	٤٨٩٦٦	٣٧٢٦٨	٦٨٣٣٧	٥٩٠٧٥
%	٣٩,٩	٢٨,٦	٤٩,٣	٣٩,٤
متزوج	٦١٥٧٥	٦٨٢٦٥	٦٨٤٥٦	٧٥٤٣٠
%	٥٠,٢	٥٢,٥	٤٩,٤	٥٠,٢
مطلق	٤٤٩	١١٢٩	٤١١	١١٣١
%	٠,٤	٠,٩	٠,٣	٠,٨
ارمل	١٧١٧	١٣٣٩٢	١٣٩٢	١٤٤٨٢
%	١,٤	١٠,٣	١	٩,٦
غير مبين	٩٨٩٤	١٠٠٨٠	١٢	٢٣
%	٨,١	٧,٧	٠,٠	٠,٠
المجموع	١٢٢٦٠١	١٣٠١٣٤	١٣٨٦٠٨	١٥٠١٤١
%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

- الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان (محافظة ذي قار) لعام ١٩٨٧، ، ص ٨٥- ٨٨ .
- الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان (محافظة ذي قار) لعام ١٩٩٧، ، ص ٧٩- ٨٢ .

السكن في الحضر، في حين إن تكاليف المعيشة والزواج في الريف تكون منخفضة نسبيا . وقد يكون تطور الحالة التعليمية في الحضر مقارنة بالريف والرغبة في الانخراط في المدارس سببا رئيسا في تأخير سن الزواج ورفع نسبة العزاب ، وقد يعلل سبب ارتفاع نسبة العزاب الذكور مقارنة بالإناث بارتفاع تكاليف الزواج التي يتحملها الرجل مما يتطلب العمل لفترة أطول ، وان الذكور اكثر ميلا

للاستمرار بالدراسة ، في حين إن المرأة وبخاصة في الريف تتزوج في سن مبكرة إذ لا تكون الحالة المادية والتحصيل العلمي عقبة تحول دون زواجها [٨].

يسهم ارتفاع معدلات العزاب لكلا الجنسين بالتأثير السلبي في المجتمع وفي نمو السكان خصوصا ، فمن البديهي كلما زاد عدد العزاب قل عدد المتزوجين ومن ثم قد يحدث خللا في الحالة الزواجية له انعكاساته على المجتمع والذي ينعكس بدوره على انخفاض مستوى الخصوبة [٩] .

٢- السكان المتزوجون

تعكس معطيات جدول (٢) السابق طبيعة التمثيل النسبي للسكان المتزوجون اذ شكلوا نسبة ٤٩,١% عام ١٩٨٧ انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٤٧,٨% عام ١٩٩٧. وللوقوف على توزيع المتزوجين بحسب البيئة يلاحظ ارتفاع نسبهم في الريف مقارنة بالحضر كما يبين ذلك الجدول (٤) السابق ، حيث يلاحظ من خلاله انخفاض نسبة المتزوجين الذكور في الريف من (٥٠,٢%) عام ١٩٨٧ إلى (٤٩,٤%)عام ١٩٩٧، أما بالنسبة للإناث فقد انخفضت نسبتهم من (٥٢,٥%) عام ١٩٨٧ إلى (٥٠,٢%) عام ١٩٩٧ ،وهي نسب مرتفعة مقارنة بالحضر حيث شكل المتزوجون الذكور في حضر المحافظة نسبة (٤٥,٨%) عام ١٩٨٧ انخفضت إلى (٤٥,٧%) عام ١٩٩٧ ، في حين إن الإناث قد انخفضت نسبتهن من (٤٨,٦%) عام ١٩٨٧ إلى (٤٧,١%)عام ١٩٩٧.

يتضح من خلال ما تقدم إن نسب الزواج اخذة بالانخفاض ولو بالشئ البسيط ويقابلها ارتفاع نسب العزاب ، فضلا عن ارتفاع نسب المتزوجين في الريف مقارنة بالحضر ، وقد يكون مرد ذلك لطبيعة الحياة الاجتماعية البسيطة في الريف التي تتيح المجال للزواج بدون شروط تثقل كاهل الزوج والمتمثلة بمتطلبات الزواج المختلفة ، فضلا عن قلة التزامات الزوج تجاه عائلته وخاصة المعاشية اذ يتم الاعتماد على ما تجود به الارض رغم ضعفها ، ومن الامور المهمة التي تضاف الى ماتقدم هي احترام الريف للرابطة الزواجية وتفضيل الزواج المبكر للجنسين على حـــــد سواء ، والذي سوف يسهـــم مساهمـــــة فاعلة

في عصمة الشباب من الانحراف كما انه يزيد من فرص انجاب الاطفال والتي تعد من اهم الامور المرجوة من الزواج في الريف .

٣- السكان المطلقون

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية المهمة التي تؤثر في التركيب الديمغرافي للسكان لانه يؤدي الى توقف الحياة الزوجية وفصم عرى الاسرة ولذلك فان الخصوبة السكانية قد تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق خاصة اذا كانت الفترة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة ثانية فترة طويلة .[١٠] وتلعب ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته وقناعاته دورا في تزايد نسب الطلاق . اذ ان المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية ، فالنسق ألقيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد الزواج وطريقة اختيار الشريك ، والعلاقة بين الزوجين ، والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل تؤثر سلبا أو إيجابا في طبيعة سير العلاقة بينهما .[١١] ويدعم ذلك التدني في فهم الزوجين لطبيعة العلاقة الزوجية ، مما يؤدي الى عجزهما عن التفاهم

وبالتالي تبدأ الخلافات . ولا يمكن إغفال ما للأسباب الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة من اثر فاعل في زيادة نسب الطلاق ، ومهما تكن الأسباب المؤدية للطلاق فانه يعكس وضع اجتماعي غير صحي .

يترتب على الطلاق جملة من النتائج والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، ففيما يخص النتائج الاجتماعية فان المجتمع يتخذ موقفا ونظرة سلبية تجاه المرأة المطلقة بصورة خاصة ، في حين يتعاطف مع الرجل . مما يدلل بوضوح على الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها المرأة بعد الطلاق مقارنة بالرجل ، ويعكس ذلك ثقافة المجتمع والظلم الذي يقع على المرأة وذكورية المجتمع فيما يتعلق بالنظرة إلى المطلقات . [١٢] أما مايتعلق بالنتائج الاقتصادية فان الطلاق يشكل عبئا ماليا على النساء المطلقات وخاصة في حالة إعالة الأطفال لانخفاض المستوى ألمعاشي بعد ابتعاد الأب المعيل او قلة التزامه تجاههم فيما يتعلق بالنفقة . أما بالنسبة إلى النتائج أو الآثار النفسية المترتبة على الطلاق فان بعض الدراسات قد أوجزتها في زيادة نسبة القلق والشعور بالندم والاكتئاب والإحباط فضلا عن قلة الإنتاج في العمل والتسرع في الزواج مرة أخرى وعدم الثقة بالآخرين . [١٣]

يتضح من خلال الجدول (٢) السابق إن نسبة الطلاق مقارنة بأقسام الحالة الزوجية الأخرى تعد منخفضة إذ شكلت نسبة (٠,٨ %) ولكلا العامين ١٩٨٧و ١٩٩٧، إلا ان هذه النسبة تميزت بالارتفاع بين الإناث مقارنة بالذكور ، فبقسمة حالات طلاق الإناث على مجموع حالات الطلاق لعام ١٩٨٧ اتضح أنها شكلت نسبة (٧٠,٥%) من إجمالي حالات الطلاق في حين إن نسبة المطلقين الذكور بلغت (٢٩,٥%) ،واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى في عام ١٩٩٧ حيث بلغت (٧٢%) في حين إن نسبة المطلقين الذكور انخفضت لتصل الى (٢٨%) . ويمكن إرجاع ذلك إلى سهولة زواج المطلق مرة أخرى والصعوبة التي تواجهها المطلقة على أساس نظرة المجتمع للمطلقة والمشاكل التي تتعرض لها نتيجة للطلاق وخاصة في حالة وجود أطفال وكل ذلك يقلل من فرص زواجها ثانية .[١٤]

وللوقوف على معدلات الطلاق الخام في المحافظة وتباينها الزمني يتضح من خلال متابعة الجدول (٥) والشكل (٢) إن هذه المعدلات قد تميزت بالارتفاع المستمر ، فبعد إن سجلت معدلا بلغ (١,١) عام ٢٠٠٤ رجعت لتسجل معدل (١,٤) عام ٢٠٠٦ ثم سجلت معدل (١,٥) عام ٢٠٠٨ . ويمكن إيعاز هذا الارتفاع المستمر بمعدلات الطلاق إلى الاختلاف في النسق ألقيمي لدى أبناء المحافظة وخاصة في المناطق الحضرية وتحديدا بعد أحداث عام ٢٠٠٣، حيث يلاحظ الانفتاح الكبير في التقنيات كالتلفاز والستلايت وأجهزة الاتصال المختلفة على الثقافة العالمية بما تحويه من عادات وتقاليد وقيم تختلف كثيرا عن ما موجود في بلدنا ومنطقة الدراسة بضمنة ، مما انعكس سلبا على الأسرة ، إذ ازداد الشعور بالابتعاد عن الأسرة وضعفت أواصر المحبة والمودة والتواصل بينها ، ويضاف إلى ذلك ارتفاع المستوى ألمعاشي للكثير من سكان المحافظة مما يسهل الزواج الثاني ، فضلا عن مشاكل الزواج المبكر والذي يتميز المتزوجون فيه بعدم المحافظة والاعتزاز بقدسية الحياة الزوجية والتفريط بسهولة بها .

وفيما يتعلق بالتوزيع البيئي للمطلقين فيتضح من خلال الجدول (٤) السابق إن نسبة المطلقين في الريف تنخفض مقارنة بالحضر وحتى على مستوى النوع ، فقد سجل طلاق الذكور والإناث في حضر

المحافظة لعام ١٩٨٧ نسبة بلغت (٠,٦% ، ١,٦%) على التوالي انخفضت لتصل في الريف ولنفس العام إلى (٠,٤% ، ٠,٩%) . ولم تختلف الصورة لعام ١٩٩٧ فقد انخفضت النسب من (٠,٦% ، ١,٤%) في حضر المحافظة إلى (٠,٣% ، ٠,٨%) في الريف على التوالي . ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب . [١٥]

الجدول (٥)

معدل الطلاق الخام في محافظة ذي قار للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

السنوات	عدد السكان منتصف السنة	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق الخام
٢٠٠٤	١٤٤٩٨١٢	١٥٥١	١,١
٢٠٠٥	١٤٩٥٦٨٣	١٧٢٤	١,٢
٢٠٠٦	١٥٤٢٩٣١	٢١٢١	١,٤
٢٠٠٧	١٥٩١٥٦٣	٢٣٠٨	١,٥
٢٠٠٨	١٧٢٤٣٦٠	٢٥٤٤	١,٥

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

الشكل (٢)

معدل الطلاق الخام في محافظة ذي قار للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

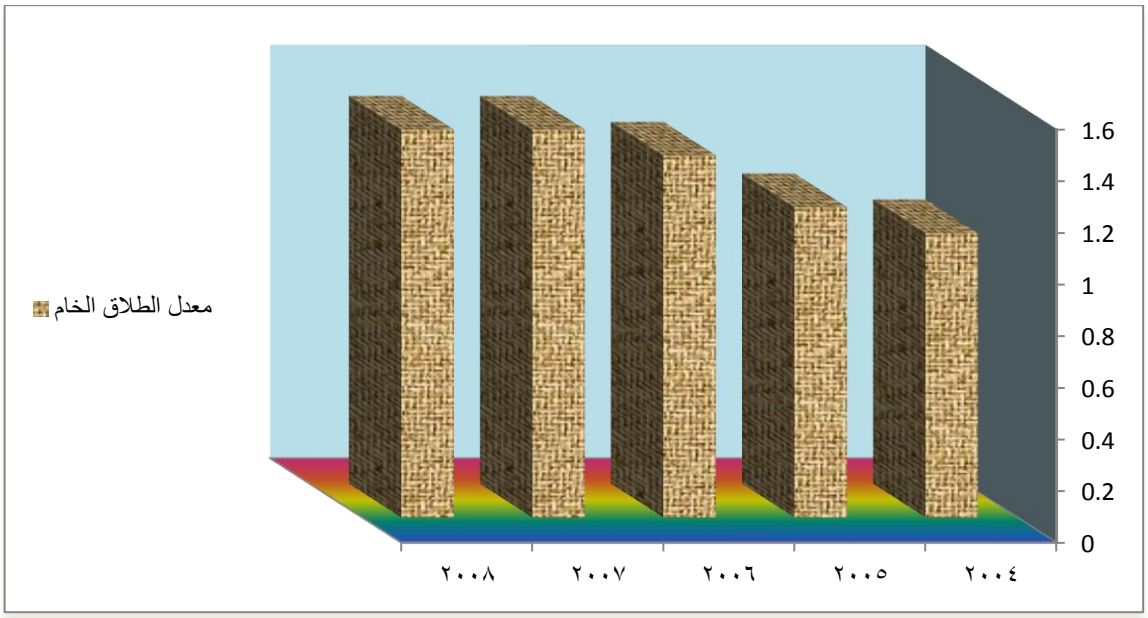

المصدر : بيانات الجدول (٥) .

أ- إن المرأة الريفية مازالت تعتمد اقتصاديا على الزوج وبذلك فهي تحرص على إرضاءه لأنه يمثل المعيل ، في حين إن ظروف المرأة تختلف في المدينة ، إذ أن استقلال النساء اقتصاديا يجعلهن أكثر جرأة في طلب الطلاق .

ب - تلعب المتغيرات الاجتماعية المتلاحقة في المجتمع الحضري دورا فاعلا في إحساس الإفراد بعدم الاستقرار والأنانية وعدم الرغبة في التضحية من اجل الآخرين ، في حين إن هذه الأمور تنخفض في الريف .

ج - يعد الزواج في الريف أمرا ضروريا وحتميا وعملا من أعمال الأسرة ومحققا لقيم جمعية ، أما في المناطق الحضرية فالزواج مسالة شخصية بحتة لاتعني سوى الزوجين .

السكان المترملون

الترمل هو فقدان احد الزوجين لشريكه بالوفاة وهو ظاهرة اجتماعية ترتبط بمعدلات الوفيات .(١٦) ومن الحقائق الديمغرافية المعروفه ارتفاع نسبة ترمل الإناث على نسبة ترمل الذكور . ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى إن وفيات المتزوجين من الذكور تكون بنسبة أعلى من الإناث ، نتيجة لتعرض الذكور إلى مخاطر العمل والحوادث والإصابة بالإمراض والقتل بسبب المنازعات ، كما ان فارق السن بين الزوجين يكون كبيرا لصالح الزوج .[١٧] لذلك فان وفاة الزوج تشكل الكثير من الأعباء والمتاعب للأرملة والأبناء على حد سواء وإذا كانت الأرملة في مراحل العمر المبكرة فقد يكون أمامها فرصة الزواج مرة أخرى ، ولكن في بعض الأحيان قد ترى الأرملة عدم جدوى هذا الزواج ومن الأفضل التفرغ لتربية أبنائها لذلك فان للترمل أثارا هامة في ارتفاع عدد النساء الباحثات عن العمل [١٨].

يتبين من خلال الجدول (٢) السابق إن نسبة المترملين اتسمت بالانخفاض في عام ١٩٩٧ فقد بلغت (٥,٥%) من إجمالي الحالة الزواجية ، مقارنة بعام ١٩٨٧الذي بلغت فيه النسبة (٥,٩%) .ويلاحظ من خلال الجدول أيضا ان نسبة ترمل الإناث قد اتسمت بالارتفاع مقارنة بترمل الذكور خلال التعدادين فقد بلغت النسبة لعام ١٩٨٧ للإناث (١٠,٥%) مقابل (١,٢%) للذكور ، في حين سجلت نسبة (٩,٨%) للإناث مقابل (٠,٩%) للذكور لعام ١٩٩٧ . ويمكن إرجاع ذلك إلى إن الزوج يتعرض للوفاة قبل الزوجة نتيجة للمخاطر التي يتعرض لها في حياته ألعمليه ، فضلا عن كثرة إسفاره وادمان بعض الرجال للتدخين أكثر من النساء ، كما أن عودة الإناث إلى الحياة الزوجية بعد الترمل تكون أصعب من الرجال .

العمر عند الطلاق

يعد متغير العمر من الأمور المهمة التي تؤثر في الطلاق فقرارات الإنسان تتأثر إلى حد كبير بمستوى نضجه وقدرته على التحكم في انفعالاته ، وهي الخاصية التي ترتبط في اغلب الأحيان بالمراحل العمرية كبيرة السن ، في حين إن فئة الشباب هي الأكثر تعرضا للطلاق نتيجة لتعرضها للتغيرات التي تطرا على نسق القيم والعلاقات الاجتماعية بسبب عدم تكيفهم مع مستجدات الحياة العصرية المتغيرة باستمرار ومتطلبات الأدوار الاجتماعية والأسرية التي عليهم الاندماج بها .[١٩]

تعكس معطيات الجدول (٦) والشكلين (٣) و(٤) ان الطلاق في الفئات العمرية الأقل من ٢٠ سنة يكون قليلا جدا مقارنة بالفئات الأخرى حيث سجلت نسبة (٤,٦%) خلال عام ١٩٨٧، انخفضت هذه النسبة بوضوح خلال عام ١٩٩٧ لتشكل (٢,٨%) وسبب ذلك هو قلة عدد المتزوجين ضمن هذه الفئات . وعلى العموم يمكن القول إن النسبة الأكبر من حالات الطلاق تكون ضمن الأعمار الأقل من (٣٥) سنة حيث بلغت عام ١٩٨٧ (٤٩,٢%) في حين شكلت عام ١٩٩٧ (٥٢,٦%) وبالتالي فان هذه النسبة قد أخذت بالزيادة . وقد يكون لصغر أعمار المتزوجين وقلة خبرتهم السبب في إنهاء العلاقة الزوجية . ومن جانب آخر فان نسبة الطلاق ضمن الفئات العمرية السابقة الذكر تكون بين الإناث اكبر مما عند الذكور إذ شكلت عام ١٩٨٧ نسبة (٥٠,٣%) ،(٤٦,٨%) على التوالي ، في حين شكلت في عام ١٩٩٧ نسبة (٥٢,٧%) ، (٥٢,٤%) على التوالي . ويلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين إن نسب الطلاق في الفئات العمرية المحصورة بين (٣٥- اقل من ٦٠) سنة قد اتسمت بالانخفاض حيث شكلت خلال العامين ١٩٨٧ و ١٩٩٧ نسبة (٣٨,٤% ، ٣٨,٥%) على التوالي . وقد يكون مرد ذلك إلى إن المرأة بعد هذا السن تكون أكثر حرصا على استمرار حياتها الزوجية ، لقلة أو انعدام الفرص التي تتيح لها الزواج مرة أخرى .[٢٠] ويلعب كبر العمر وازدياد الأطفال دورا كبيرا في ازدياد الشعور بالمسؤولية والحرص على الحياة الزوجية من التفكك .

الجدول (٦)

التوزيع النسبي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار بحسب السن والنوع للمدة ١٩٨٧- ١٩٩٧

فئة العمر	١٩٨٧			١٩٩٧		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
١٢-١٤	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١

١٩-١٥	٢,٣	٥,٣	٤,٤	١,٣	٣,٣	٢,٧
٢٤-٢٠	١١,١	١٦,٢	١٤,٧	٨,٣	١٣	١١,٧
٢٩-٢٥	١٤,٩	١٣,٢	١٣,٧	٢٤,٤	١٩,٤	٢٠,٨
٣٤-٣٠	١٨,٢	١٥,٤	١٦,٢	١٨,٣	١٦,٩	١٧,٣
٣٩-٣٥	١٤,٩	١٣,٤	١٣,٩	١٠,٤	١٠,٢	١٠,٣
٤٤-٤٠	٨,٩	٨	٨,٣	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٦
٤٩-٤٥	٧,١	٦,٤	٦,٦	٧,١	٩	٨,٤
٥٤-٥٠	٤,٥	٥,١	٤,٩	٥,٩	٥,٥	٥,٦
٥٩-٥٥	٤,٥	٤,٨	٤,٧	٣,٥	٣,٦	٣,٦
٦٤-٦٠	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٢,٨	٣	٢,٩
٦٩-٦٥	٣,١	٣,٢	٣,٢	١,٩	١,٧	١,٨
٧٤-٧٠	٣,٤	١,٧	٢,٢	١,٨	١,٣	١,٥
٧٥ فأكثر	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٣,٤	٢,٣	٢,٦
غير مبين	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨، ص ٨٣ -٨٤ .
- الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٩٩، ص ٧٧ -٧٨ .

الشكل(٣) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار بحسب السن والنوع لعام ١٩٨٧

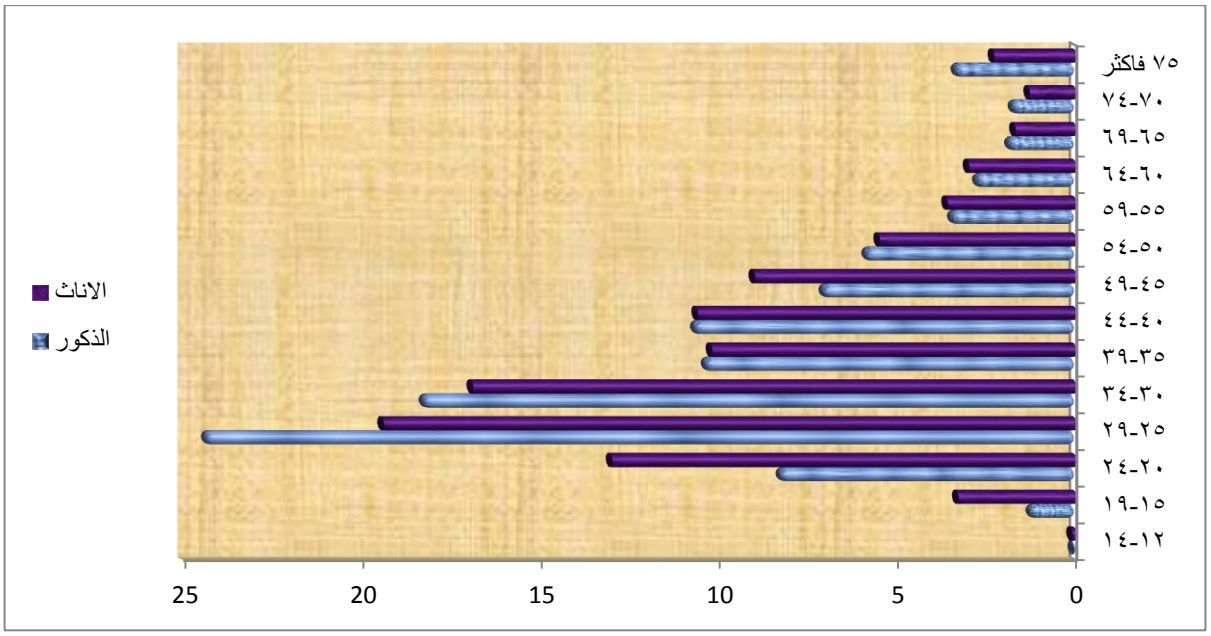

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

الشكل (٤) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار بحسب السن والنوع لعام ١٩٩٧

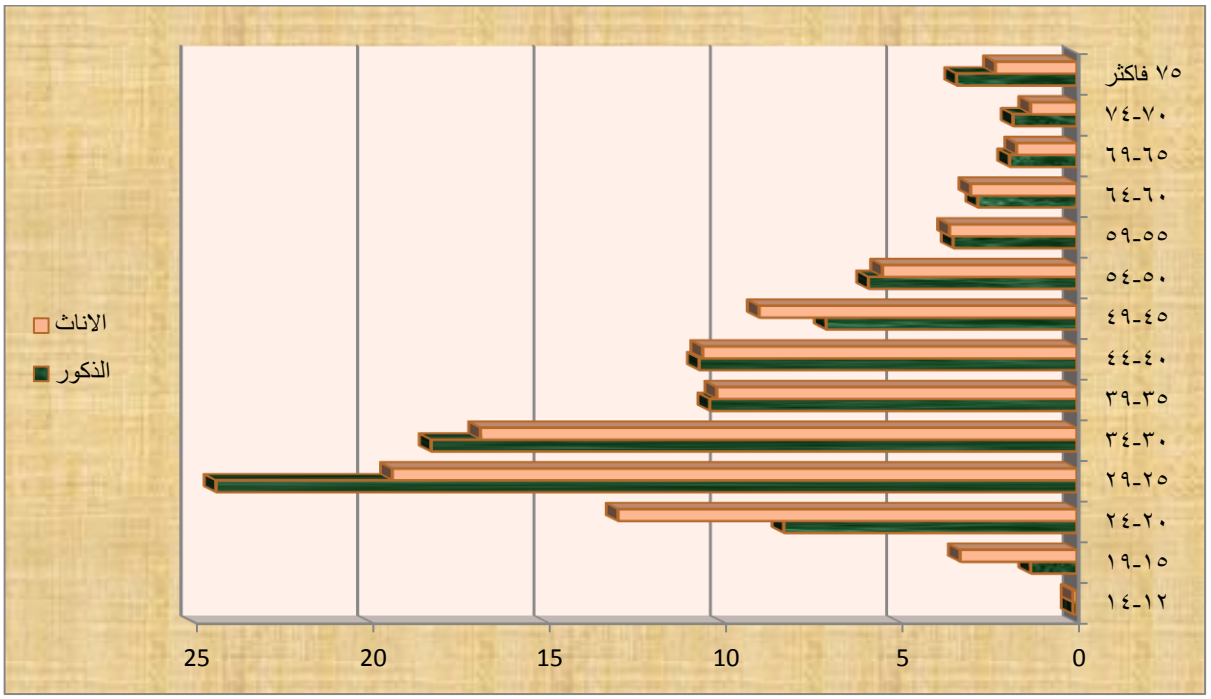

المصدر :الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦) .

تعدد الزوجات

يعد تعدد الزوجات من الأمور المهمة و المسلم بها في المجتمع الإسلامي في حالة توفر العوامل المختلفة وهي العوامل الشخصية أو الصحية المتعلقة بالمرأة أو لأسباب أخرى . ورغم ما لهذا الموضوع من أهمية في زيادة الخصوبة ومن ثم زيادة النمو السكاني الا انه يسهم في زيادة تازم العلاقات مابين أطراف الحالة الزواجية . وتختلف نظرة المجتمعات وقوانينها السائدة في التعامل مع هذا الموضوع ، وفيما يتعلق بالقانون العراقي فان المادة الثالثة من قانون الأحوال الشخصية قد نصت على مايلي: [٢١]

الفقرة (٤) : لايجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ويشترط لإعطاء الإذن تحقيق الشرطين التاليين .

أ- أن تكون للزوج الكفاية المالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة .
ب- أن تكون هناك مصلحة مشروعة .

الفقرة (٥): إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي .

الفقرة (٦): كل من أجرى عقدا بالزواج بأكثر من واحدة خلافا لما ذكر في الفقرتين (٤) و(٥) يعاقب بالحبس مدة لأتزيد على سنة أو بالغرامة بما لا تزيد على مائة دينار أو بهما .

الفقرة (٧): استثناء من أحكام الفقرتين (٤) و(٥) من هذه المادة يجوز الزواج بأكثر من واحدة إذا كان الزواج المراد به أرملة .

يبين الجدول (٧) إن تعدد الزوجات يتجسد وبصورة كبيرة في الزوجة الثانية فقد شكلت نسبة (٥,١%) عام ١٩٨٧، ارتفعت قليلا لتشكل نسبة (٥,٢%) عام ١٩٩٧، أما الزوجة الثالثة والرابعة فقد شكلت نسبا قليلة جدا خلال العامين المذكورين .

ولبحث ظاهرة تعدد الزوجات حسب العمر فان معطيات الجدول (٨) توضح أنها تزداد في الفئات العمرية الأكثر من ٤٠ سنة وتحديدا في الفئات العمرية مابين ٤٠ – اقل من ٦٠ سنة اذ شكلت نسبة (٤٠,٣%) عام ١٩٨٧ ، واستمرت هذه النسبة بالزيادة خلال عام ١٩٩٧ ولنفس الفئات العمرية حيث شكلت نسبة (٤٧,٥%) . وقد يكون لارتفاع المستوى ألمعاشي بسبب الحصول على وظائف جيدة دخلا في ارتفاع نسب تعدد الزوجات لدى هذه الأعمار مقارنة بالأعمار الصغيرة .

الجدول (٧)

التوزيع العددي والنسبي لحالات الطلاق في محافظة ذي قار وعدد الزوجات بالعصمة للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

عددالزوجات بالعصمة	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
زوجة واحدة	١١٦٢٢٣	٩٤,٤	١٥٤٦٠٩	٩٤,٥
زوجتان	٦٢٨٦	٥,١	٨٤٣١	٥,٢
ثلاث زوجات	٥٥٥	٠,٥	٥٢٠	٠,٣
أربع زوجات	٣٧	٠,٠	٥١	٠,٠
المجموع	١٢٣١٠١	١٠٠	١٦٣٦١١	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٠ .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٤ .

الجدول(٨)

التوزيع العددي والنسبي للذكور في محافظة ذي قار المتزوجين بأكثر من زوجة حسب فئات السن للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

فئة العمر	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
اقل من ٢٥	٢٩٠	١,٥	٢٠٢	١
٢٥-٢٩	٤٢٢	٢,٢	٩٣١	٤,٦
٣٠-٣٤	١٣٩١	٧,٢	١٦٩٧	٨,٣
٣٥-٣٩	١٩٤٥	١٠,١	١٣٥٩	٦,٦
٤٠-٤٤	٢١٦٢	١١,٢	٢٦٠٤	١٢,٨
٤٥-٤٩	١٩٧٢	١٠,٢	٢٧٩٥	١٣,٧
٥٠-٥٤	١٦٦٧	٨,٦	٢٤٠٦	١١,٨
٥٥-٥٩	١٩٩٤	١٠,٣	١٨٨٧	٩,٢
٦٠-٦٤	١٧٥١	٩	١٣٦٣	٦,٧
٦٥-٦٩	١٦٧٩	٨,٧	١٥٢٥	٧,٥
٧٠-٧٤	١٨٣٢	٩,٥	١١٦٣	٥,٧
٧٥ فأكثر	٢١١٨	١٠,٩	٢٤٢٦	١١,٩
غير مبين	١٢١	٠,٦	٤٢	٠,٢
المجموع	١٩٣٤٤	١٠٠	٢٠٤٠٠	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٣- ٢٠٤ .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٧ – ١٩٨ .

وعند متابعة ظاهرة تعدد الزوجات بحسب المستوى التعليمي يلاحظ إنها ترتفع وبصورة كبيرة وواضحة عند الاميين وكما يتضح ذلك من خلال الجدول (٩) ، حيث يبين إن النسبة بلغت للعامين ١٩٨٧ و ١٩٩٧ (٤٨% ، ٤١,٩%) على التوالي . كما أنها تقل وبصورة واضحة لدى الحاصلين على الشهادات العليا . لذا فان التحصيل العلمي يعد من الأمور المهمة المساهمة في التأثير في الحالة الزواجية ومن ثم تأخر الزواج ، وبالتالي فان تعدد الزوجات لدى المتعلمين سوف يكون أمرا أصعب من غير المتعلمين .

الجدول (٩)

التوزيع العددي والنسبي للذكور في محافظة ذي قار المتزوجون بأكثر من زوجة بحسب المستوى التعليمي للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧

المستوى التعليمي	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
امي	٩٢٧٧	٤٨	٨٥٥٨	٤١,٩
يقرا ويكتب	٤١٦٥	٢١,٥	٥٠٧٩	٢٤,٩
ابتدائية	٢٣٧٤	١٢,٣	٤٠٤٥	١٩,٨
متوسطة وثانوية ومدارس مهنية	٧٣٣	٣,٨	٢٠٧٥	١٠,٢
دبلوم فاعلى	١٧٨	٠,٩	٥٨٧	٢,٩
اخرى	٦	٠,٠	------	------
غير مبين	٢٦١١	١٣,٥	٥٦	٠,٣
المجموع	١٩٣٤٤	١٠٠	٢٠٤٠٠	١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٨٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٠٩ .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

وللوقوف على توزيع الظاهرة على مستوى الوحدات الإدارية فان الجدول (١٠) والخريطة (١) يوضحان بان الناصرية قد احتلت المرتبة الأولى على مستوى الزوجتين والثلاث والأربع في حين ان المرتبة الثانية والثالثة قد احتلتها الشطرة والرفاعي على مستوى الزوجتين والثلاث ، إلا إن الترتيب قد اختلف قليلا فيما يخص الأربع زوجات إذ أن المرتبة الثانية قد شغلتها القلعة والمرتبة الثالثة قد شغلتها الشطرة والغراف . وقد يكون للثقل السكاني الذي تمثله مناطق الناصرية والشطرة والرفاعي والغراف والقلعة سببا في اتساع قاعدة السكان وبالتالي زيادة الباحثين عن الزواج بأكثر من واحدة . حيث شكلت

نسبة (٢٨,٦% ، ١٢% ، ٧,٧% ، ٦% ، ٤,٩ %) على التوالي من إجمالي سكان المحافظة لعام ١٩٩٧ .[٢٢]

الجدول (١٠)

التوزيع النسبي للسكان ١٢ سنة فأكثر بحسب عدد الزوجات بالعصمة والوحدات الإدارية لعام ١٩٩٧

الوحدات الدارية	زوجة واحدة	زوجتان	ثلاث زوجات	اربع زوجات
م.ق الناصرية	٢٨,٦	٢٧,٥	٣٢,٥	٢٧,٥
ن. الاصلاح	٢,٤	٢,٩	٣,١	٣,٩
ن. البطحاء	٢,٥	٤	٤,٨	٥,٩
ن. سيد دخيل	٣,٣	٤,٦	٥,٤	٧,٨
م.ق الرفاعي	٨	٧,٩	٧,٧	٣,٩
ن. القلعة	٥,١	٤,٨	٣,٣	١١,٨
ن. النصر	٥,١	٦,٦	٣,٨	٣,٩
ن. الفجر	٢,٩	٢,٨	٦,٣	٣,٩
م.ق سوق الشيوخ	٦,١	٤,٨	٤	٢
ن. العكيكة	٣,٥	٣,١	١,٣	٥,٩
ن. كرمة بني سعيد	٣	٢,٨	٢,١	٢
ن. الفضلية	٢,٣	٢	١,٢	----
ن. الطار	٠,٨	١,١	٠,٤	----
م.ق الجبايش	١,٥	١,٨	٢,٣	٢
ن.الحمار	٠,٢	٠,٤	٠,٢	----
ن.الفهود	٢,١	١,٤	١,٩	----
م.ق الشطرة	١٢	٨,٩	٧,٩	٧,٨
ن.الدواية	٤,٦	٥,٩	٥,٦	٣,٩
ن.الغراف	٦	٦,٧	٦,٢	٧,٨
المجموع	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٩٧ (محافظة ذي قار) بيانات غير منشورة .

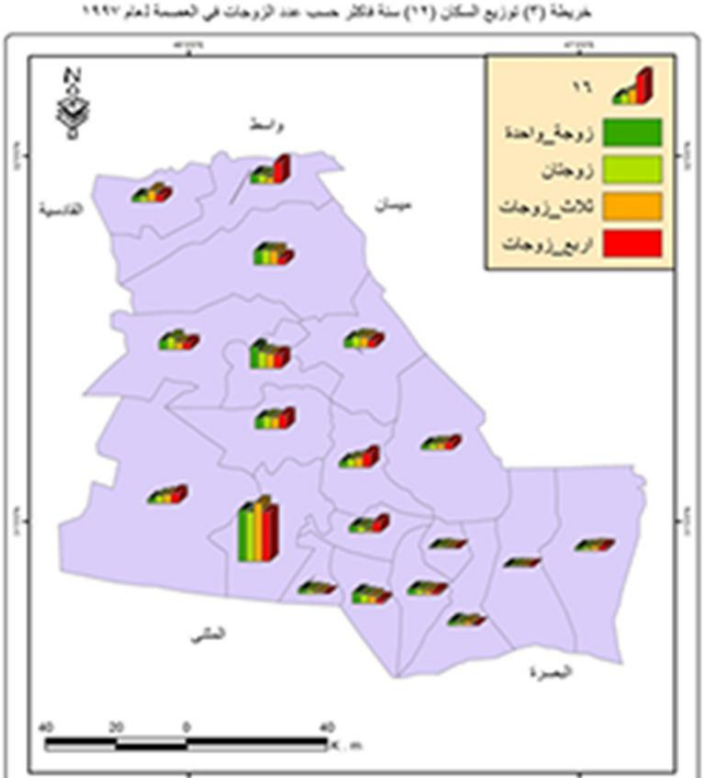

التوزيع الجغرافي لأقسام الحالة الزواجية

تعكس معطيات الجدول (١١) والخريطة (٢) التباين الواضح في أقسام الحالة الزواجية ضمن الوحدات الإدارية ، حيث يتضح من خلالهما إن أعلى نسبة سجلت في فئة العزاب كانت في الناصرية بنسبة (٣٠%) من إجمالي الفئة في حين جاءت الشطرة بالمرتبة الثانية بنسبة (١٢,٥%) أما الرفاعي فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (٧,٤%) . ولم تختلف الصورة بالنسبة لفئة المتزوجون فقد استقرت نفس المناطق بالمراتب الثلاث الأولى وبنسبة (٢٨,٧%، ١١,٧% ٧,٩%) على التوالي . وبالمقابل فان فئة الأرامل والمطلقين قد رسمت نفس صورة الثقل ألتوزيعي على المناطق الثلاث السابقة الذكر (الناصرية، الشطرة ، الرفاعي) وبتغير بسيط في فئة المطلقين المرتبة الثالثة التي احتلتها سوق الشيوخ وبواقع (٣٨,٤%، ١٢,٣%، ٨,٩%) لفئة المطلقين وعلى التوالي و (٢٨,٤%، ١١,٦%، ٧,٥%) لفئة الأرامل وعلى التوالي . في حين إن المراتب المتأخرة ولكل أقسام الحالة الزواجية قد احتلتها مناطق الحمار والطار . ويمكن إيعاز هذا التباين والارتفاع في هذه الوحدات إلى طبيعة الثقل السكاني الذي تتمتع به ، فضلا عن خصائصها الإدارية والاقتصادية كونها المراكز الرئيسة في المحافظة .

خريطة (٢) توزيع السكان (١٢) سنة فاكثر حسب الحالة الزواجية لعام ١٩٩٧

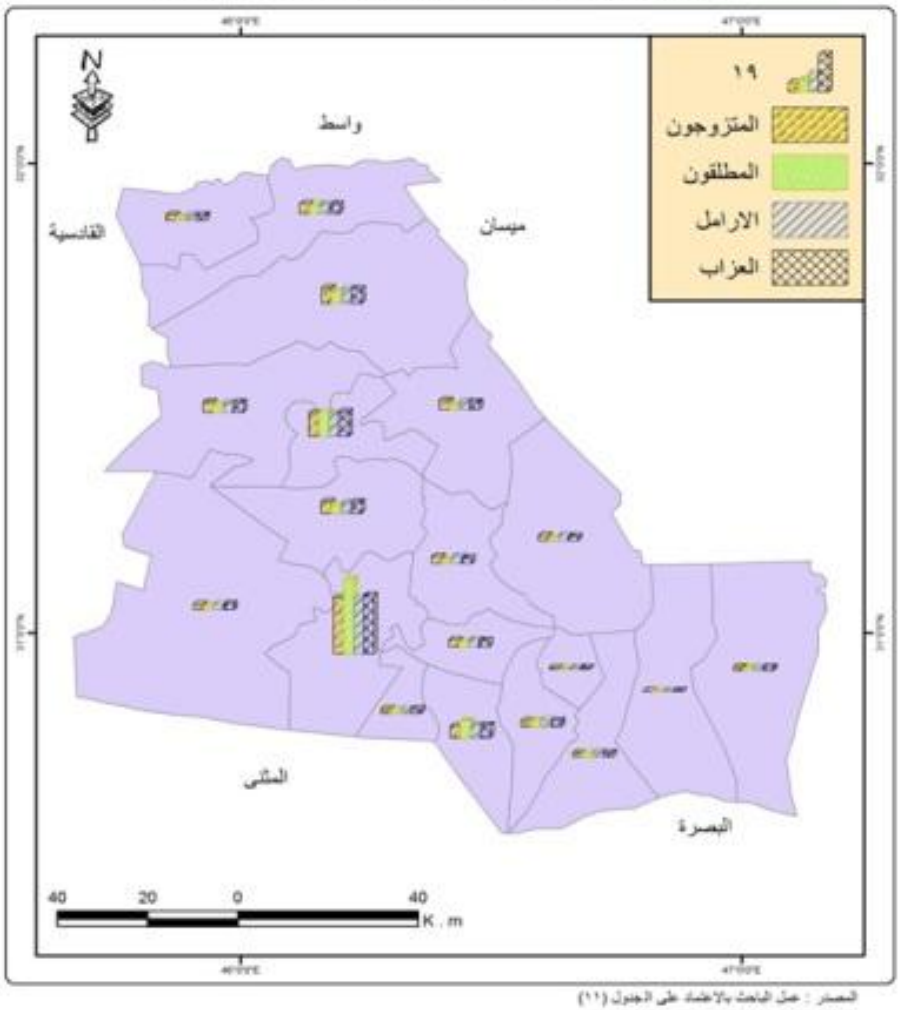

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١١)

النتـــائــج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها مايلي :-

١- كشفت الدراسة إن معدل الزواج الخام في محافظة ذي قار قد اتسم بارتفاعه المستمر ، فبعد ان سجل (٣,٨ بالألف عام ١٩٩٧ ارتفع ليصل إلى (١٣,٣) بالألف عام ٢٠٠٣ ، ثم وصل الى (١٤) بالألف عام ٢٠٠٦ ، وقد يكون لارتفاع مدخولات الفرد من جانب وزيادة الوعي لديهم لتسجيل عقود الزواج من جانب اخر الأثر في هذا الارتفاع .

٢- إن نسب المتزوجين في الريف تتسم بالارتفاع مقارنة بالحضر وعلى مستوى التعدادين والنوع ، حيث سجل المتزوجون الذكور في الريف نسبة (٥٠,٢%) عام ١٩٨٧ انخفضت لتصل إلى (٤٩,٤%) عام ١٩٩٧، في حين إن زواج الإناث سجل نسبة (٥٢,٥%) عام ١٩٨٧ انخفض ليصل إلى (٥٠,٢%) عام ١٩٩٧ . أما في الحضر فقد سجل الذكور نسبة (٤٥,٨%) عام ١٩٨٧ انخفضت لتصل إلى (٤٥,٧%) عام ١٩٩٧، في حين إن الإناث قد سجلت نسبة (٤٨,٦%) عام ١٩٨٧ انخفضت لتصل إلى (٤٧,١%) عام ١٩٩٧. وقد يكون مرد ذلك إلى قلة تكاليف الزواج .

٣- ارتفعت نسبة العزاب من (٣٦,١%) عام ١٩٨٧الى (٤٥,٩%) عام ١٩٩٧. كما إن نسب العزاب قد تميزت بالارتفاع في كافة الأعمار الصغيرة للذكور والإناث على حد سواء ، وسجلت أعلى نسبة للعزاب في الفئة (١٥- ١٩) وعلى مستوى التعدادين . ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدل عمر الزواج لدى الذكور والإناث بسبب الانخراط في التعليم وزيادة الوعي .

٤- ارتفاع نسبة العزاب لكل من الذكور والإناث على حد سواء لسكان الحضر وانخفاضها بالنسبة للريف ، ويمكن إرجاع ذلك إلى التباين في تكاليف الزواج ، فضلا عن أزمة السكن وتطور الحالة التعليمية في الحضر مقارنة بالريف .

٥- اتسمت نسبة الطلاق بانخفاضها مقارنة بأقسام الحالة الزواجية الأخرى ، حيث شكلت نسبة (٠,٨%) ولكلا العامين ١٩٨٧ و١٩٩٧ . الا ان هذه النسبة تميزت بالارتفاع بين الإناث مقارنة بالذكور وعلى مستوى التعدادين . وذلك لان قرار الطلاق في الغالب هو قرار الزوج .

٦- تنخفض نسبة المطلقين في الريف مقارنة بالحضر وحتى على مستوى النوع ولكلا التعدادين ، ويعود السبب الى الاعراف السائدة والى اعتماد المراة الريفية اقتصاديا على الزوج كليا .

٧- اتسمت نسبة المترملين بالانخفاض في عام ١٩٩٧ فقد بلغت (٥,٥%) من اجمالي الحالة الزواجية مقارنة بعام ١٩٨٧ الذي بلغت فيه النسبة (٥,٩%) .واتسمت نسبة ترمل الاناث بالارتفاع مقارنة بترمل الذكور خلال التعدادين ، فقد بلغت النسبة (١٠,٥%) مقابل (١,٢%) للذكور لعام ١٩٨٧ ، في حين بلغت النسبة (٩,٨%) مقابل (٠,٩%) للذكور لعام ١٩٩٧ . ويرجع ذلك الى تعرض الأزواج للوفاة قبل الزوجات في كثير من الأحيان نتيجة انهماكهم في العمل والتحرك المستمر ، فضلا عن صعوبة رجوع الإناث إلى الحياة الزوجية مقارنة بالذكور .

٨- اتسم الطلاق في الفئات العمرية الأقل من ٢٠ سنة بالانخفاض مقارنة بالفئات العمرية الأخرى بسبب قلة المتزوجين ضمن هذه الفئات ، في حين إن النسبة الأكبر من حالات الطلاق تكون ضمن الأعمار الأقل من ٣٥ سنة حيث بلغت عام ١٩٨٧ (٤٩,٢%) ارتفعت لتسجل نسبة (٥٢,٦%) عام ١٩٩٧ . وبالمقابل فان الفئات العمرية المحصورة بين ٣٥- اقل من ٦٠ سنة اتسمت بقلة نسب الطلاق مقارنة بالفئات الاخرى وخاصة الشابة ، حيث شكلت خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٩٧ نسبة (٣٨,٤% ، ٣٨,٥%) على التوالي . وقد يكون لكبر العمر وازدياد الاطفال الاثر في ازدياد الشعور بالمسؤولية والحرص على الحياة الزوجية .

٩- اقتصرت ظاهرة تعدد الزوجات على الزوجة الثانية فقد شكلت نسبة (٥,١%) عام ١٩٨٧ ، ارتفعت قليلا لتشكل نسبة (٥,٢%) عام ١٩٩٧ ، أما الزوجة الثالثة والرابعة فقد شكلت نسبا قليلة جدا خلال العامين المذكورين .

١٠- يزداد تعدد الزوجات بحسب العمر في الفئات العمرية الأكثر من ٤٠ سنة وتحديدا في الفئات العمرية مابين ٤٠- اقل من ٦٠ سنة إذ شكلت نسبة (٤٠,٣%) عام ١٩٨٧ واستمرت هذه النسبة بالزيادة خلال عام ١٩٩٧ ولنفس الفئات العمرية حيث شكلت نسبة (٤٧,٥%) .

١١- تميزت ظاهرة تعدد الزوجات بارتفاعها وبصورة واضحة عند الأميين حيث سجلت نسبة (٤٨% ، ٤١,٩%) للعامين ١٩٨٧ و١٩٩٧ على التوالي . واتضح إنها تقل وبصورة واضحة لدى الحاصلين على الشهادات العليا .

١٢- ابرز التوزيع الجغرافي لظاهرة تعدد الزوجات بان الناصرية قد احتلت المرتبة الأولى على مستوى الزوجتين والثلاث والأربع في حين إن المرتبة الثانية والثالثة قد احتلتها الشطرة والرفاعي .

هوامش الدراسة

١- العلامة الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القران ، تحقيق صفوان عدنان ، منشورات ذوي القربى ، الجزء الثالث ،١٤٢٤ ه ، ص ٤٢٢ .
٢- عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩٥ .
٣- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٥ ، ص ٣٧١ .

* معدل الزواج الخام = عدد حالات الزواج في سنة معينة / عدد السكان منتصف السنة * ١٠٠٠

المصدر : رشود بن محمد الخريف ، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ،٢٠٠٣ ،ص ٢٠٩ .

٤- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية سكان الإسكندرية دراسة ديمغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٨٠ ، ص٢٤٧ .
٥- الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد٢٦٣٩ ، ١٩٧٨ ، ص ٣١٤ .
٦- عبد الله عطوي ، جغرافية السكان ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ،٢٠٠١ ، ص٢٢٣ .
٧- عبد الرزاق جاسم حسون ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣ .
٨- عدنان كاظم الزبيدي ، تركيب السكان وعلاقته بالقوى العاملة في محافظة بابل ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٢ .
٩- عبد الستار حامد الدباغ ، واقعية الإسلام بين العزوبة والطلاق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .
١٠-محمد فتحي أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ،ط٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٩ .
١١-أيمن الشبول ،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق ، العدد ٣-٤ ، ٢٠١٠ ، ص ٦٩٤ .
١٢-المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات قسم المعلومات ، الأسباب المؤدية الى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظ غزة ، سلسة الدراسات الميدانية رقم ٣، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ .
١٣-كلثم علي غانم الغانم ،ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري (دراسة ميدانية) ، ط٢ ، مركز الدراسات والوثائق الإنسانية ، قطر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩١ .
١٤-عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ،جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٦ ، ص٣٤٨ .
١٥-سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، د. ت ، ص ٢٦٤ .
١٦-عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان أسس عامة ،ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥٠ .
١٧-احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٠ .

١٨-صادق جعفر إبراهيم ، التركيب السكاني في محافظات الفرات الأوسط ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٧ .
١٩-كلثم علي غانم الغانم ، ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري ، مصدر سابق ، ص ١٠٧-١٠٨ .
٢٠-سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الاسرية ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ .
٢١-احمد الكبيسي ، الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته ، الزواج والطلاق وآثاره ، ج١ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة البصرة ١٩٩٠ ، ص ٢٤ .
٢٢-عبد العالي حبيب حسين ألركابي ، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار للمدة ١٩٩٧- ٢٠٠٧ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢ .